

جهود دولية وأهمية لتثبيت وقف إطلاق النار في ليبيا

● الرباط - تحاول العديد من الأطراف المعنية بالأزمة الليبية الضغط على الفرقاء من أجل العودة إلى طاولة الحوار وذلك في مساعٍ لإنقاذ اتفاق وقف إطلاق النار المُعلن عنه في وقت سابق واستئناف العملية السياسية لاسيما في ظل وجود بوادر تصعيد بين الطرفين بعد اتهام حكومة الوفاق، واجهة الإسلاميين في ليبيا، للجيش باستهدافها.

وقالت ستيغاني ويليامن، رئيسة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالنيابة مساء الخميس، إن "الوقت ليس في صالحنا" في إشارة صريحة إلى إمكانية انهيار اتفاق وقف إطلاق النار.

وأضافت ويليامن، بعد لقاء جمعها بوزير الخارجية المغربية الناصر بوريطة، "يجب علينا العمل بشكل جماعي مع جميع أصدقاء ليبيا للتوصل إلى حل سياسي شامل، كما يراه الليبيون ومن أجل الليبيين".

وأشارت ويليامن، إلى أن "بيان رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق فايز السراج، ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح اللذين دعوا فيه إلى وقف إطلاق النار والعودة إلى العملية السياسية، كان بيانا شجاعا للغاية يجب أن نواكبه".

واعتبرت أنه "لفترة طويلة، كانت ليبيا قضية دولية، ولدينا الآن فرصة لجعلها شأنا ليبيا"، مضيفة "أنا جد سعيدة بالمشاورات التي قمت بها برفقة السيد بوريطة، وواقفة من إمكانية العمل معا من أجل بناء هذا الحوار الشامل وهذا التاريخ الليبي".

كما تمثنت ويليامن الجهود التي بذلها الجيش من أجل وقف التصعيد في ليبيا حيث دفعت الرباط لفترة طويلة نحو اتفاق "الصخيرات 2" قبل أن يتم الإعلان عن وقف إطلاق النار وهو إعلان هش تتخوف العديد من الأوساط من خرقه.

وقالت إن "الليبيين سعداء للغاية بتواجدي في المغرب لأنهم يدركون أن المملكة تاريخيا رائعا في دعم العمليات الإيجابية"، خاصة وأن المغرب هو مهد اتفاق الصخيرات السياسي. ومن جهته، جدد المغرب على لسان وزير خارجيته دعمه للجهود الأهمية الرامية لحلحلة الأزمة الليبية مؤكدا أنه تم إحراز "بعض التقدم" وتهنئة الوضع.

وأشار بوريطة، خلال مؤتمر صحافي عقب مباحثاته مع ويليامن، إلى والخميس تباحث الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون ونظيره الجزائري عبد المجيد تبون حول تطورات الوضع في ليبيا.

وجاء في بيان عن الرئاسة الجزائرية "رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، تلقى اليوم مكالمة هاتفية من نظيره الفرنسي إيمانويل ماكرون، بحث خلالها الرئيسان تطورات العلاقات بين البلدين، وتناولوا على وجه الخصوص مستجدات الوضع في ليبيا ومالي".

والأربعاء اتهمت غرفة عمليات حماية سرت التابعة لحكومة السراج قوات الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر بمحاولة استهدافها بأكثر نفاه الجيش.

ورد الناطق باسم الجيش أحمد المسماري بنفي هذه المزاعم متنها حكومة الوفاق بالتجهيز لعملية مستقلة للتغطية على مظاهرات طرابلس.

واندلعت منذ أيام احتجاجات متصاعدة ضد حكومة الوفاق في طرابلس، تنادي بتحسين الأوضاع المعيشية ووضع حد للفساد.

رئيس موريتانيا السابق يؤكد أنه ضحية تصفية حسابات

● نواكشوط - أكد الرئيس الموريتاني السابق محمد ولد عبدالعزيز في نواكشوط أنه ضحية "تصفية حسابات" و"اعتقال تعسفي" وذلك في أول تعليق له بعد ثلاثة أيام من خضوعه للاستجواب لدى الشرطة استغرق أسبوعا بسبب شبهات في فساد.

وقال ولد عبدالعزيز في مؤتمر صحافي عقده الخميس "أنا ضحية تصفية حسابات لكنني سادافع عن نفسي". وأضاف ولد عبدالعزيز، الذي تولى الرئاسة في موريتانيا من 2008 إلى 2019، "أضيت سبعة أيام في اعتقال تعسفي جائر مع أنني جئت طوعا بسيارتي إلى (مقر جهاز) أمن الدولة".

وتعد هذه التصريحات الأولى التي أدلى بها الرئيس السابق منذ استقالته من السلطة في أغسطس 2019. وقال ولد عبدالعزيز "لم أجب على أي سؤال لأن الإجراء غير قانوني"، مؤكدا ثقته في القضاء الموريتاني.

وتوجه الرئيس السابق في 17 أغسطس إلى مقر المديرية العامة للأمن الوطني ردا على استدعاء. وفي نهاية استجواب الشرطة في 24 أغسطس لم توجه إليه تهمة لكن تمت مصادرة جواز سفره. وقال محاميه تقي الله عايدة إنه منع من مغادرة نواكشوط.

وكانت السلطات الموريتانية أفرجت فجر الاثنين عن الرئيس السابق مع وضعه تحت المراقبة، وذلك بعد

جدل في تونس حول خضوع الهيئات الدستورية لقرارات السلطة التنفيذية

رئيس هيئة مكافحة الفساد يرفض الامتثال لقرار إعفائه



الفخفاخ يدين صراع السلطة التنفيذية مع الهيئات الدستورية

وتساءل المحلل السياسي عن دلالات توقيت الإقالة، قائلا "لماذا تمت إقالة شوقي طبيب الأن"، لافتا إلى أن "تأخير إنجاز الهيئات السياسية في تونس هو عمل مقصّر من الأحزاب والحكومات المتعاقبة خصوصا، فضلا عن كون الهيئات تماما وتخليصها من سيطرة الكتل البرلمانية حتى لا تخضع لإملاءات لوبي سياسي معين، عليها أن تحوي كفاءات وشخصيات منتخبة".

وأوضح صواب أن السلطة التنفيذية ليس من دورها تصويب أسماء وإعفاء أخرى في هذه الهيئات.

وقال "قرار إقالة شوقي الطبيب تضمن العديد من الخروقات أهمها أنه لم يحترم المرسوم 120 لسنة 2011، وخالف روح القانون بخصوص الهيئات الدستورية المستقلة عن السلطة التنفيذية".

وينص الفصل 125 من الدستور التونسي الذي تم إقراره في 2014 على أن الهيئات الدستورية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وتنتخب من قبل مجلس نواب الشعب بغالبية معززة".

وفي معرض حديثه عن سيطرة السلطة التنفيذية على الهيئات الدستورية اعتبر صواب أن "الدستور التونسي تقدمي جدا لكنه مني بطبقة سياسية ضعيفة". وقال "الطبقة السياسية والبرلمان في الدرك الأسفل من ثقة التونسيين"، وذلك في إشارة إلى عدم تمكن هؤلاء من البت في مصير هذه الهيئات التي ولدت من رحم الانتقال الديمقراطي الذي تمر به تونس.

ولم يثر القرار جدلا سياسيا فقط بخصوص توقيت هذه الإقالة، (قبيل مغادرة الحكومة الحالية)، وشبهات تصفية الحسابات باعتبار تعهد الهيئة بمثل تضارب المصالح للفخفاخ، بل أثار أيضا نقاشا قانونيا بين المختصين حول قانونيته في ظل اختلاف وجهات النظر.

واعتبر القاضي الإداري السابق أحمد صواب "أن قرار الإقالة مخالف للقانون ويتسم بعدة خروقات"، وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "هناك اعتداء صارخ على نص الدستور وروحه".

وفي الاتجاه ذاته ذهب أستاذ القانون الدستوري الصادق البعيد واعتبر في تصريح إعلامي، أن قرار إقالة رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي الطبيب غير دستوري. كما أوضح أن رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ تجاوز صلاحيات حكومة تصريف الأعمال.

وفتحت هذه الإقالة نقاشا كبيرا حول "سقوط" السلطة التنفيذية (الرئيس ورئيس الحكومة) في تونس على هذه

لا يزال قرار إعفاء شوقي الطبيب، رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، يثير الكثير من الجدل في تونس لاسيما في ظل تسككه بمواصلته مهامه على رأس الهيئة مقابل تصعيد رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ، ما جعل النقاش العام يتمحور حول سيطرة السلطة التنفيذية على الهيئات الدستورية ومآلات هذه السيطرة.

خالد هديوي

● تونس - أثارت عملية إقالة رئيس هيئة مكافحة الفساد في تونس شوقي الطبيب، جدلا واسعا لم يهدأ، خاصة وأن المعنى بالامر رفض ذلك معتبرا أنه ليس من حق رئيس حكومة تصريف الأعمال القيام بذلك، ما فتح نقاشا عاما حول صلاحيات الهيئات الدستورية والتسميات والإعفاءات صلبها.

ورفضت النيابة العمومية طلب رئيس حكومة تصريف الأعمال إلياس الفخفاخ الإذن منها لاستعمال القوة العامة لتطبيق قرار تعيين القاضي عماد بوخرين رئيسا جديدا للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد خلفا للعديد شوقي الطبيب المقال.

ودعت الخميس لرئاسة حكومة تصريف الأعمال في بلاغ لها إلى تسريع انتخاب الهيئة الدستورية المعنية بمكافحة الفساد لسد جميع منافذ التاويلات ولتعزيز استقلاليتها، مطالبة جميع الأطراف بالالتزام بعلوية القانون وتطبيق أمر التسمية فور صدوره.

وتعد على القانون وانتهاك صارخ لجهة قطعه مدة نيابية لرئيس الهيئة مقررة بست سنوات، وهي نيابة غير قابلة للقطع ولا للتجديد، وبالتالي محضنة من كل تدخل صادر عن السلطة التنفيذية ضامنا لمبدأ استقلالية الهيئات المستقلة.

ويرى مراقبون أن القرار اتخذ لتحقيق غايات سياسية تصل إلى تصفية الحسابات والتشفي والتكثيف برئيس الهيئة تبعاً لتعهد بملف تضارب المصالح وشبهات فساد مالي وإداري متعلق بالفخفاخ.

وأفاد المحلل السياسي خليل الرقيق، أنه يجب التفريق بين الجانب القانوني والأخلاقي الذي رافق قرار الإقالة، باعتبار أن رئيس حكومة تصريف الأعمال يحق له التعيين كما يحق له العزل والإقالة.

وأضاف الرقيق في تصريح لـ "العرب"، أن "الفخفاخ تصرف بمزاجية شديدة وانفعال كبير كرد فعل سياسي ضد شوقي الطبيب الذي أثار مؤخرا شبهة تضارب المصالح ضد الفخفاخ، وكان عليه أن يترفع على مثل هذه الممارسات".

محمد ماموني العلوي

● الرباط - دعا القيادي بحزب العدالة والتنمية، عبدالحامد حامي الدين، إلى مؤتمر استثنائي للحزب، بعد تحميلة القيادة الحالية للحزب والحكومة مسؤولة الفشل في إدارة الشأن العام، والتصل من حصيلته الولاية الحكومية الحالية التي يقودها حزب، موجها رسائل إلى من يهيم الأمر بأنه ينبغي أن يكونوا جاهزين لهذا المؤتمر التصحيحي".

ويرى مراقبون في خطوة حامي الدين المقرب من الأمين العام ورئيس الحكومة السابق، عبدالإله بنكيران، محاولة انتقامية مما يسمى بالتيار الموالي لسعد الدين العثماني، للعودة إلى الواجهة باستغلال الظروف التي تعيشها البلاد بسبب كورونا، حيث قال إن "القوى الحية هي التي تعرف التقاط اللحظة التاريخية لإجراء التغييرات الضرورية".

وأكد مصدر من داخل العدالة والتنمية، أن قيادات تعمل جاهدة للدفع بـ"بروفال" قريبا من بنكيران لتسوية كتنحيتها لها مواصفات قيادة الحزب، موضحا أن هذا السيناريو تم الاشتغال عليه منذ عامين للعودة بالعقيدة البنكيرانية من وراء الكواليس.

وقال حامي الدين الذي حل ضيفا على ملتقى شعبية حزبه، الأربعاء، إنه خلال

الموالون لبنكيران يريدون العودة إلى عهده

تصريح لـ "العرب"، أن "قيادة حزب العدالة والتنمية تريد اللعب بوجهي العملة الواحدة فهي تريد زعيما مثل بنكيران يوجج التعاطف الشعبي، وإظهار العثماني بمنطق الرجل الضعيف، وأنه ليس هو رئيس الحكومة الفعلي".

وبحسب رشيد لزرق، فكلام حامي الدين يدخل ضمن منطق متفق عليه بشكل مسبق، بغاية تجاوز الخصوم السياسيين داخل وخارج الحزب وإضعاف موقفهم، وهي طريقة لا تخرج عن تكتيك العدالة والتنمية في التنصل

الولاية الأولى للحزب في تدبير الشأن العام، التي قادها رئيس الحكومة السابق "عبر الشعب عن دعمه للتجربة".

ويرى مراقبون أنه يصعب على بنكيران العودة إلى قيادة الحكومة لأنه أخذ تقاعده، ولكن قد يكون له دور توجيهي داخل الحزب وهذه المحاولة للضغط باسمه لمكاسب انتخابية من خلال استمالة الناخبين بالتصل من تبعات هذه المرحلة.

وأكد رشيد لزرق، أستاذ العلوم السياسية، بجامعة ابن طفيل، في

من المسؤولية السياسية، كخطة الدفاع الأولى إلى جانب ادعاء المظلومية وإيهام السري العام أنهم يريدون الديمقراطية لكسب تأييد المتطشئين للحرية.

وكعادته في الدفاع عن مزجرات حزبه رفض حامي الدين تقييم حكم العدالة والتنمية خلال السنوات العشر الماضية، مستحضرا لغة المظلومية وهو يتحدث بان الولاية الحالية التي يقودها العثماني انطلقت في ظروف خاصة، وتعرض فيها الحزب لمشاكل، وسجلت خلالها البلاد تراجعات، مبرزا أن "هذه التجربة تحملها الهيئات التقريرية للحزب".

ولفت متابعون، أن حامي الدين والتيار التابع له يعمل على واجهتين، الأولى توريث تيار الوزراء أمام قواعد الحزب والسري العام في الفشل الزرع الذي سجلته في تدبير الجائحة وفي عدد من الملفات ذات طبيعة سياسية واجتماعية، ومن جهة ثانية، الحفاظ على التعاطف مع العدالة والتنمية كحزب يدافع عن مصالح المواطن.

ولعل حامي الدين والتيار المعارض داخل الحزب استشعر خطورة الوضع على العدالة والتنمية على المستوى الانتخابي بعد اقتراب الاستحقاقات، ولهذا دفع باقتراح المؤتمر الاستثنائي مع ما سيخلفه من مسار داخلية بين

الموالين للقيادة الحالية والسالفة.



حصيلته العثماني السلبية تمهد الطريق لعودة بنكيران